وزير النفط يترأس اجتماع الوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة بدول مجلس التعاون

في إطار رئاسة مملكة البحرين للدورة السادسة والأربعين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ترأس الدكتور محمد بن مبارك بن دينه وزير النفط والبيئة المبعوث الخاص لشؤون المناخ الاجتماع الثامن والعشرين للجنة الوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وخلال الاجتماع أكد أهمية مواصلة تعزيز مسيرة العمل البيئي الخليجي المشترك، وتطوير أوجه التنسيق والتكامل بين دول المجلس، بما يسهم في حماية البيئة وصون مواردها الطبيعية، ومواكبة المتغيرات والتحديات المتسارعة، وتعزيز السياسات والبرامج البيئية الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لافتاً إلى أهمية البناء على ما تحقق من منجزات في مسيرة التعاون الخليجي في المجال البيئي، وتعزيز تبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين الدول الأعضاء، والاستفادة من البيانات والمؤشرات في دعم تطوير منظومة العمل البيئي وقياس أثر برامجها، بما يعزز كفاءتها واستدامتها.

كما أكد بن دينه أن المرحلة المقبلة تتطلب مواصلة تطوير المبادرات والبرامج المشتركة، وتعزيز الشراكات وتكامل الجهود بين الجهات المعنية، بما يدعم تحقيق الأهداف المشتركة، ويرسخ التعاون الخليجي في حماية التنوع الحيوي والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتعزيز المواقف الموحدة في المحافل الدولية.

وناقش الاجتماع عددًا من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، واستعرض التوصيات المرفوعة من الاجتماع السادس والأربعين للجنة الوكلاء المسؤولين عن شؤون البيئة، حيث اعتمد وثيقة منهجية مؤشر الأداء البيئي الخليجي في نسختها الأولى، والتقرير الأول بشأن جهود دول المجلس الداعمة لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر، على أن يُحدّث كل سنتين.

كما وافق الوزراء على تحديث اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية ورفعها إلى المجلس الوزاري للاعتماد، واعتمدوا خطة البرنامج الخليجي لتنسيق الجهود للمحافظة على الصقور والحبارى، والإطار التنفيذي لنقل ملكية الصقور بين دول المجلس، إلى جانب الموافقة على عقد مؤتمر خليجي دوري للحياة الفطرية كل سنتين، والترحيب باستضافة المملكة العربية السعودية الشقيقة له خلال عام 2027.

وتم خلال الاجتماع تأكيد الموقف الخليجي الموحد بشأن مفاوضات الصك الدولي الملزم قانونًا المتعلق بالتلوث البلاستيكي، بما في ذلك في البيئة البحرية، كما تم تأكيد رفض فرض ضريبة الكربون في إطار المنظمة البحرية الدولية والتصويت ضدها، مع مواصلة التنسيق بين دول المجلس وحشد الدعم لهذا الموقف.

وعلى صعيد تنسيق المواقف الخليجية تجاه القضايا البيئية الدولية بحث الاجتماع الموافقة على تمرير مشروع النظام الموحد للمواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال، واستكمال الإجراءات الداخلية تمهيدًا لرفعه إلى المجلس الوزاري، ثم إلى المجلس الأعلى للاعتماد.

وشهدت الدورة الحالية برئاسة مملكة البحرين إطلاق دورة جائزة مجلس التعاون للبيئة والحياة الفطرية لعامي 2026-2027 تحت عنوان «تنوع أحيائي مزدهر لخليج مستدام»، واعتماد شعار «محمياتنا الطبيعية ركيزة تنوع واستدامة» لليوم الخليجي للحياة الفطرية في 30 ديسمبر 2026، بما يسهم في تعزيز الوعي البيئي ودعم جهود المحافظة على الحياة الفطرية في دول المجلس.

رئيس الأعلى للصحة يفتتح مؤتمر «الذكاء الاصطناعي واقتصاد الدواء»

توظيف الذكاء الاصطناعي لضمان استدامة الإمدادات الدوائية وإدارة المخزون

AIPE
ARTIFICIAL INTELLIGENCE AND PHARMACEUTICAL ECONOMICS
TOWARDS SUSTAINABLE HEALTHCARE SYSTEM

افتتح الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة، أعمال مؤتمر «الذكاء الاصطناعي واقتصاد الدواء: نحو استدامة نظم الرعاية الصحية»، بحضور الدكتورة جليلة بنت السيد جواد حسن وزيرة الصحة، ومشاركة عدد من المسؤولين والمختصين في القطاعات الصحية والدوائية والتقنية، وذلك في قاعة المؤتمرات بفندق الخليج.

وأكد، في كلمته خلال افتتاح المؤتمر، أهمية ما يناقشه من تطورات في مجال الذكاء الاصطناعي ودورها في تطوير اقتصاديات الدواء، وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد وإدارة المخزون، ودعم الابتكار، بما يسهم في بناء نظم رعاية صحية أكثر استدامة ومرونة وكفاءة.

وأوضح أن من أبرز المجالات التي يمكن أن يُحدث فيها الذكاء الاصطناعي أثرًا ملموسًا تعزيز استمرارية توافر الأدوية والعلاجات، ورفع كفاءة سلاسل التوريد، وتحسين إدارة المخزون، مؤكدًا أن توافر الدواء في الوقت المناسب جزء أساسي من جودة الرعاية الصحية وسلامة المجتمع.

وبيّن أن الأنظمة الذكية تستطيع تحليل كميات كبيرة من البيانات، تشمل معدلات استهلاك الأدوية، والأنماط الموسمية للأمراض، وبيانات المرضى، والمخزون المتاح، ومواعيد التوريد، والتغيرات في الطلب، بما يساعد على التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية بدرجة أعلى من الدقة، بدلًا من الاعتماد على التقديرات التقليدية وحدها. وأكد أن دور الذكاء الاصطناعي يمتد إلى إدارة سلسلة التوريد بالكامل، من خلال المساعدة في تحديد الكميات المناسبة، وتحسين جداول الطلب والتوريد، ومتابعة حركة المنتجات من المورد إلى المستودع وصولًا إلى المنشأة الصحية والمريض.

وأشار إلى أهمية توظيف هذه التقنيات في إدارة المخزون بكفاءة أكبر، عبر تحديد مستوياته المثلى وترتيب الأولويات وإطلاق التنبيهات عند انخفاض مخزون دواء حيوي أو اقتراب انتهاء صلاحيته، بما يسهم في تحسين كفاءة الإنفاق.

وتطرق إلى دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز مرونة سلاسل الإمداد والاستجابة للمتغيرات، مشيرًا إلى أن هذه التقنيات تمثل أداة لدعم القرار وليست بديلًا عن الإنسان.

وأكد أن نجاح توظيفها يتطلب كوادر مؤهلة قادرة على استخدامها بالشكل الأمثل، إلى جانب توافر بيانات دقيقة وموثوقة وبنية رقمية متينة.

من جانبها، أكدت الدكتورة عائشة مبارك بوعنق رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر، أن استضافة مملكة البحرين لهذا المؤتمر تأتي في إطار رؤية تهدف إلى بناء نظام صحي مستدام، يتسم بكفاءة ومرونة أكبر وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

وأوضحت أن العالم يشهد تطورات متسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي، وما يصاحبها من تحولات عميقة في مختلف القطاعات، ومن بينها القطاع الصحي واقتصاديات الدواء.

وأكدت أهمية توظيف هذه التطورات وإمكاناتها المتنامية في تطوير اقتصاديات الدواء، وتعزيز كفاءة الأنظمة الصحية، وتسريع الابتكار، بما يضع مصلحة المريض في مقدمة الأولويات.

وأكدت بوعنق أن الذكاء الاصطناعي يمثل فرصة استراتيجية لتعزيز كفاءة القطاع الصحي واستدامته، من خلال قدرته على رصد التحديات في سلاسل الإمداد، وتحسين كفاءة الإنتاج والتخزين والتوزيع، فضلًا عن تسريع البحث والتطوير والابتكار الدوائي.

وزير البلديات يفتتح حديقة الكازينو بالمحرق

إنفاذًا للأمر الملكي السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، بالمحافظة على الهوية التاريخية والثقافية لمباني ومدن البحرين، وإحياء قصر عيسى الكبير، وتطوير مدينة المحرق بما يحفظ هويتها التاريخية والثقافية، وتنفيذًا لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بتفعيل الخطة التنفيذية الخاصة بتطوير مدينة المحرق، للمحافظة على الهوية التاريخية والثقافية لمباني ومدن البحرين، افتتح المهندس وائل بن ناصر المبارك وزير شؤون البلديات والزراعة حديقة الكازينو في المحرق، بعد استكمال أعمال تأهيلها وتطوير مرافقها، في إطار جهود تطوير مدينة المحرق وتعزيز بيئتها الحضرية، بما يحافظ على هويتها التاريخية والثقافية ويعزز المرافق العامة والمساحات الترفيهية فيها، وذلك بحضور السيد سلمان بن عيسى بن هندي المناعي محافظ محافظة المحرق، والمهندس الشيخ محمد بن أحمد آل خليفة وكيل الوزارة لشؤون البلديات، والمهندس عاصم عبداللطيف عبدالله وكيل الوزارة لشؤون الزراعة والثروة الحيوانية، واللواء جاسم بن محمد الغتم نائب محافظ محافظة المحرق، والسيد عبدالعزيز أحمد النعار رئيس مجلس بلدي المحرق، والمهندس خالد علي القلاف مدير عام بلدية المحرق، والسيدة دلال المقهوي ممثل المنطقة في المجلس البلدي، إلى جانب عدد من المسؤولين بالوزارة.

وأكد الوزير أن افتتاح حديقة الكازينو بعد تأهيلها يمثل إضافة للمرافق الترفيهية في مدينة المحرق، نظرًا لموقعها الحيوي في قلب المدينة وقربها من المناطق السكنية والمحال التجارية، فضلًا عن مكانتها التاريخية باعتبارها من أقدم حدائق المحرق، وما تمثله من أهمية للأهالي والزوار.

وأشار إلى أن المشروع يعكس حرص الوزارة على تطوير الحدائق والمرافق العامة وتوفير بيئة ترفيهية متكاملة، من خلال تعزيز الرقعة الخضراء وتحديث المرافق وتوفير مساحات مخصصة للمشي والأنشطة الرياضية، بما يسهم في تحسين البيئة الحضرية وتوفير متنفس للأهالي والعائلات، منوهًا بجهود الفرق الهندسية والفنية التي أسهمت في تنفيذ المشروع.

من جانبه، أكد السيد سلمان بن عيسى بن هندي المناعي محافظ محافظة المحرق أن افتتاح حديقة الكازينو بعد تطويرها يجسد حرص مملكة البحرين على مواصلة تطوير مدنها وبيئتها الحضرية مع وضع الإنسان في صميم عملية التخطيط والتطوير، بما يرفد المسيرة التنموية الشاملة بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وأشار المحافظ إلى أن تطوير الحديقة وافتتاحها يمثلان إضافة للمرافق العامة في مدينة المحرق، ويعكسان الاهتمام بالمحافظة على هويتها التاريخية والثقافية بالتوازي مع تطوير بيئتها الحضرية، مؤكدًا أهمية مواصلة تنفيذ المشاريع التي تلبي احتياجات الأهالي وتسهم في تطوير الخدمات وتعزيز جاذبية المدينة.

من جانبه، أكد السيد عبدالعزيز أحمد النعار رئيس مجلس بلدي المحرق أن افتتاح حديقة الكازينو بعد تطويرها يمثل إضافة نوعية للمرافق العامة في المدينة، لما توفره من مساحات خضراء ومرافق ترفيهية ورياضية تخدم الأهالي والعائلات، مشيرًا إلى أن الحديقة تُعد من المعالم المعروفة في المحرق وتحظى بمكانة لدى سكان المنطقة.

وأضاف أن تطوير الحديقة يوفر بيئة مناسبة لممارسة الأنشطة الرياضية والترفيهية، ويعزز استفادة الأهالي من المساحات المفتوحة، مؤكدًا حرص المجلس البلدي على التعاون مع الوزارة ومتابعة المشاريع التي تلبي احتياجات المواطنين وتسهم في تطوير مدينة المحرق والمحافظة على طابعها التاريخي.

وقد شملت أعمال تأهيل الحديقة تطوير مرافقها وتحديث مكوناتها، بما يتناسب مع متطلبات مشروع تطوير مدينة المحرق، ويحافظ على طابعها التاريخي، ويرتقي بالمشهد الحضري للمنطقة.

وتبلغ مساحة الحديقة 23,158 مترًا مربعًا، ويتضمن المشروع إضافة ألعاب حديثة وآمنة مزودة بأرضية مطاطية، وإنشاء ملعب متعدد الاستخدامات، وتطوير مسارات المشي والممرات، وتحسين الإضاءة والتشجير، إلى جانب توفير منطقة للإحماء الرياضي ومبنى للخدمات ومرافق عامة ومواقف للسيارات، فضلًا عن تزويد الحديقة بكاميرات أمنية.

كما يشمل المشروع زراعة نحو 479 شجرة ظل، إلى جانب أغطية نباتية تغطي مساحة تقارب 11,451 مترًا مربعًا، علمًا بأن الحديقة تضم حاليًا نحو 536 شجرة، ويتضمن كذلك إنشاء شبكة ري أوتوماتيكية، بما يسهم في تعزيز الرقعة الخضراء وتحسين المظهر الجمالي للحديقة.

الرأي الثالث

رؤية قائد.. ومسيرة إنجاز

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

جاء الخطاب الملكي السامي الذي تفضل به حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، في افتتاح دور الانعقاد الخامس من الفصل التشريعي السادس، ليؤكد من جديد حكمة القائد وبعد نظره، وليضع الملامح الرئيسة لمسيرة العمل الوطني في المرحلة المقبلة، مستنداً إلى إرث كبير من الإنجازات، وتطلع واثق نحو المستقبل.

إن أولى الدلالات العميقة في الخطاب الملكي السامي، تكمن في الرعاية الملكية السامية للسلطة التشريعية، وتأكيد جلالته دورها المحوري كشريك أصيل في صناعة القرار الوطني.. هذه الرعاية هي نهج راسخ منذ انطلاق المشروع الإصلاحي، جعل من المجلسين الشورى والنواب منبراً للتعبير عن تطلعات الشعب، ومختبراً لصياغة التشريعات التي تحمي المكتسبات وتفتح آفاق المستقبل. وتأكيد جلالته هذا الدور هو تجديد للثقة، ودعوة إلى مواصلة العمل بذات الروح المسؤولة.

أما الدلالة الثانية فتتمثل في الإشادة الملكية السامية بجهود الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله.. لقد كان خطاب جلالته شهادة تقدير مستحقة لما قدمته الحكومة من جهود استثنائية وخدمات نوعية، وقدرتها على تجاوز التحديات الإقليمية والعالمية بفضل التخطيط المحكم والإدارة الكفؤة. والأهم من ذلك هو تأكيد جلالته نموذج التعاون والتكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، هذا النموذج الذي جسد روح فريق البحرين الواحد، وأثبت أن التعاون هو السبيل الأمثل لتحقيق المصلحة الوطنية العليا، بعيداً عن التجاذبات، وقريباً من احتياجات المواطن.

إن مضامين الخطاب الملكي السامي ستكون بلا شك خارطة طريق ونبراس عمل وطنيا للمرحلة المقبلة.. فجلالته حدد أولويات دقيقة وشاملة، تمس جوهر الأمن الوطني بمفهومه الشامل، والتنمية المستدامة، والاقتصاد المعرفي.. وهذا يعني أن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية معا أمام مسؤولية تاريخية لترجمة هذه الرؤى إلى تشريعات فاعلة وإنجازات ملموسة، تحقق التطلعات وتواكب المتغيرات.

وفي لفتة تعكس عمق الروابط الأخوية، حمل الخطاب السامي إشادة وتقديراً بالغاً لدور دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ولمواقف صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله، الداعمة لمملكة البحرين. هذه الإشادة تحمل دلالة استراتيجية تؤكد أن العلاقة بين البحرين والإمارات ليست علاقة مصالح عابرة، بل هي علاقة مصير مشترك، ووحدة عضوية، وركيزة أساسية للأمن الخليجي والعربي.

كما حمل الخطاب دلالة وفاء وطني عميقة بإعلان جلالته إطلاق اسم عام عيسى بن سلمان على العام القادم. وهذه المبادرة الملكية الكريمة هي أكثر من مجرد تسمية، إنها تكريم مستحق لمسيرة والد الجميع، المغفور له بإذن الله صاحب العظمة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه.. وهي رسالة للأجيال بأن الأوطان لا تنسى رجالاتها المخلصين، وبأن قيم العطاء والوفاء والبناء التي غرسها سموه ستظل نبراساً يضيء طريق الحاضر والمستقبل.

كما أن الدعوة الملكية لأن يكون دور الانعقاد الحالي دور الإنجاز النوعي، عبر تحديث التشريعات الاقتصادية وتكاملها، وتعزيز بيئة الاستثمار والاقتصاد المعرفي، والتركيز على ملفات البيئة والطاقة والأمن الغذائي والمائي، تحمل دلالة تحول استراتيجي في مفهوم الأمن الوطني.

إننا اليوم أمام خطاب يؤسس لمرحلة جديدة، مرحلة عنوانها العمل والإنجاز، وروحها التعاون والمسؤولية، وهدفها البحرين أولاً.

القبض على محتالة واسترجاع 700 ألف دينار من عملية احتيال

أعلنت وزارة الداخلية أن إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية بالإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني تمكنت من القبض على امرأة تحمل جنسية إفريقية، لقيامها بعمليات نصب واحتيال إلكتروني، فيما استرجعت الإدارة حوالي 700 ألف دينار بحريني من إجمالي المبالغ المرتبطة بتلك العمليات.

وأوضحت الإدارة أنه فور تلقيها معلومات بشأن وجود عمليات مالية مشبوهة عبر أحد الحسابات البنكية، التي تبين ارتباطها بعمليات احتيالية من خارج مملكة البحرين، باشر الفريق المختص عمليات البحث والتحري وجمع المعلومات والأدلة، التي أسفرت عن رصد مبلغ آخر تم تحويله إلى جهة احتيالية نتيجة تعرض إحدى الشركات لعملية احتيال إلكتروني، حيث تم استرجاع كامل المبلغ العائد للشركة ومبالغ أخرى مرتبطة بالعمليات الاحتيالية الخارجية، والقبض على المتهمة بعد اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، وإحالتها إلى النيابة العامة.

الجامعة الخليجية وبوليتكنك البحرين تطلقان أسبوع الاستدامة 15 نوفمبر

تستعد الجامعة الخليجية وكلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) لإطلاق النسخة الثالثة من أسبوع الاستدامة تحت شعار: «الابتكار المشترك، والريادة، والاستدامة»، خلال الفترة من 15 إلى 19 نوفمبر 2026.

وتركز نسخة هذا العام على الهدف 9.5 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والمتعلق بتعزيز البحث العلمي والقدرات التكنولوجية والابتكار.

وأكد رئيس الجامعة الخليجية، الأستاذ الدكتور مهند الفراس، أن استمرار أسبوع الاستدامة للعام الثالث بالشراكة مع بوليتكنك البحرين والمؤسسات الوطنية يعزز التكامل بين القطاع الأكاديمي والقطاعين العام والخاص، ويسهم في تسريع جهود التنمية المستدامة، مشيراً إلى أن التركيز على الهدف 9.5 يعكس إيمان الجامعة بأهمية البحث العلمي والابتكار كمحركين أساسيين لبناء اقتصاد معرفي متنوع قائم على التكنولوجيا والتحول المستدام.

من جانبه، أوضح الرئيس التنفيذي لبوليتكنك البحرين، الأستاذ الدكتور كيران أوكاهون، أن برامج البوليتكنك ترتبط ارتباطاً وثيقاً باحتياجات الصناعة والمجتمع، مشيراً إلى أن التركيز على الهدف 9.5 يعزز هذا الترابط عبر تزويد الطلبة بالمهارات التطبيقية وتحويل المعرفة والتكنولوجيا إلى حلول عملية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في مملكة البحرين وخارجها. وفي السياق ذاته، بينت عميدة كلية الهندسة في بوليتكنك البحرين، الأستاذة الدكتورة كريستينا جورجانتوبولو، أن التركيز على الهدف 9.5 يسهم في تحويل المعرفة إلى أثر ملموس عبر الشراكات القوية مع القطاع الصناعي، لمعالجة التحديات الواقعية وتطوير كفاءات مستعدة للمستقبل.

ومن جهته، أفاد رئيس مركز الاستدامة وصناع التطوير بالجامعة الخليجية، الدكتور عمر بليبش، أن برنامج الأسبوع يمتد على مدى خمسة أيام ويتضمن جلسات حوارية، ومؤتمرا علميا، وورش عمل، ومعارض ومسابقات تناقش تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والحلول البيئية والهندسية، والاقتصاد الدائري، والمسؤولية المجتمعية.

○ د. كيران أوكاهون.

○ د. مهند الفراس.